جهود علماء المالكية في الحفاظ على الهوية الدينية لليبيا في ظل السيطرة الفاطمية (ديسمبر(2022 م)43هـ/908-1043م)

د. وليد أحمد حمود/الجامعة الإسلامية بمنيسوتا/ أميركا

المقدمة

استطاع المذهب المالكي أن يُشكِّل الهوية الدينية للمغرب العربي، مما جعله أحد أبرز وأهم ممثلي التوجه الديني السني في هذه البلاد، والمسهم الأكبر في رسم هويتها الدينية، الأمر الذي جعله خط الدفاع الأول في وجه الحركات الساعية لطمس الهوية الدينية وتغييرها لهذه المنطقة، ولعل من أبرز الحركات التي سعت لهذا الأمر عبر التاريخ المغربي هي الدولة الفاطمية الشيعية، التي انتهجت سياسيةً تقوم على مواجهة المذهب المالكي المتجذِّر في البلاد المغربية عامة والليبية خاصة، في محاولةٍ منها لاجتثاث هذا المذهب، لعلها تتمكن من فرض فكرها ومذهبها، مما أدخلها في صراع مع علماء المالكية، الذين عملوا على مواجهة هذا المشروع والعمل على إسقاطه، فاستخدموا كل ما يملكونه من قدرات وإمكانات حتى استطاعوا أن ينجحوا في إسقاط هذا المشروع مع المعز بن باديس في سنة 435هـ، الأمر الذي دفعني لدراسة هذا الصراع وآثاره، مبيناً دور العلماء وجهودهم في الحفاظ على الهوية الدينية للبلاد الليبية.

المذهب المالكي وانتشاره في البلاد الليبية:

إن الحديث عن البلاد الليبية يفرض علينا قبل كل شيء فهم التاريخ الجغرافي لها، لأن إطلاق مسمى ليبيا على الكيان السياسي الذي نعرفه اليوم بحدوده المتفق عليها لم يكن كذلك في العصور الأولى[1]، إذ إن ليبيا كانت فيما مضى تشكل جزءاً كبيراً من إفريقيا الشمالية، ولكن دون تحديد جغرافي لها[2]، ومع الفتوحات الإسلامية شهدت ليبيا أكبر تحول سياسي في تاريخها، فقد تم تحديد مصيرها ومستقبلها السياسي بانضمامها للدولة العربية

(1) أحمد مختار عمر: النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1391 - 1971م، ص 6.

(2) إتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة محمد خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، مصر، الطبعة الثانية 1411هـ -1991م، ص24.

الإسلامية الكبرى، وتأكد تعريبها بعد عدة قرون، أثناء العصور الوسطى[1]، ليتحول هذا الكيان عبر الحقب التاريخية المتتالية، وما يحتويه اليوم في حدوده السياسية، إلى دولة تتكون من ثلاثة أقسام طرابلس وبَرقة وفزان[2]، وهذه هي الأقسام التي تدور حولها الدراسات التاريخية المتعلقة بالبلاد الليبية.

وقد امتازت هذه البلاد منذ القدم بكونها البوابة التي تعبر من خلالها التغيرات والتحولات القادمة من المشرق إلى البلاد المغربية، نظراً لموقعها المميز، فهي طليعة بلاد المغرب العربي، وهي تتصل بها في وحدة جغرافية واحدة[3]، وهي أيضاً الصلة الرئيسية ما بين المشرق والمغرب فهي منذ القدم موطئ لأي قادم من مصر إلى إفريقية وبالعكس، ولهذا فقد شكَّلت القاعدة الأمامية لتقدم الفتح العربي من مصر إلى شمال إفريقيا، كما وكانت القاعدة الأمامية لتقدم الفاطميين من شمال أفريقيا إلى مصر، مما جعلها محور الصراع ومنطلق الحملات بين المنطقتين[4].

وبناءً على ما تقدم، فقد شكَّل الموقع الجغرافي للبلاد الليبية محوراً أساسياً في دراستنا للمذهب المالكي وانتشاره فيها، وفي بقية بلاد المغرب، فعبر أراضيها ارتحل مئات من علماء المغرب والأندلس نحو المشرق، كذلك دخلها علماء مشارقة اتجهوا نحو المغرب، فكانت طرابلس المدينة الأهم في ليبيا محط جموع هؤلاء العلماء للراحة من أعباء السفر، مما أسهم في التفاعل الثقافي بينهم وبين أهل البلاد، حيث يلتف طلاب العلم حول هؤلاء الوافدين فيصبحون حلقة درس في علم معين[5]، فشكَّل هؤلاء العلماء النواة الأولى لانتشار المذهب المالكي وتأصله في البلاد الليبية بشكل خاص والمغربية بشكل عام، إذ إن انتشار المذهب

(1) جمال حمدان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1999م، ص29.

(2) الطاهر أحمد الزاوي: تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 2004، ص18، محمود شاكر: ليبية، الدار العلمية، الطبعة الأولى، 1392هـ -1972م، ص 79.

(3) زكية بالناصر القعود: المكونات السكانية في الأقاليم الثلاثة الليبية تجسد اللحمة الوطنية قبيلة بني سليم نموذجاً مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، جامعة المسيلة، المجلد 6 العدد: 1، السنة 2022، ص 73.

(4) جمال حمدان: الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1999م، ص 30-31.

(5) يوسف أحمد حوالة، الحياة العلمية في إفريقية المغرب الأدنى جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة 2000م، ص192.

إنما كان عن طريق طلبة العلم الذين قصدوا الحجاز للحج أو طلب العلم فالتقوا بالإمام مالك بن أنس إمام المدينة، وأخذوا عنه العلم[1]، ثم عادوا إلى بلادهم في المغرب فعملوا على نشره فيها، فكان لهم الدور الأبرز في نشر المذهب.

وبما أن ليبيا كانت تتمتع بموقع جغرافي مميز بين بلاد المغرب، فإنها استفادت من موقعها بوصفها حلقة وصل بين المشرق والمغرب، فتفاعل طلبة العلم والعلماء الليبيون مع العواصم الثقافية التي جاورتهم شرقاً وغرباً[2]، والتي ازدهر فيها المذهب المالكي، ففي الناحية الشرقية استفادوا من المصريين، الذين كانت بلادهم من أوائل البلاد التي انتشر فيها مذهب مالك بعد المدينة وغلب عليها[3]، ومن الناحية الغربية استفادوا من القيروان التي كانت قد شهدت نهضة حضارية مبكرة، فأقاموا معها علاقات ثقافية وعلمية انعكست على المذهب المالكي وانتشاره في بلادهم، حيث وصفت العلاقة بين القيروان وطرابلس بأنها «وطيدة قديمة، يمثلها ثلة من العلماء الذي لا تستطيع أن تقول إنهم طرابلسيون دون أن تنسبهم إلى القيروان، ولا العكس، لكثرة الرحلات والسفر، بل تغير الإقامة إلى الوفاة»[4]، فكانت هذه النقاط من أبرز العوامل التي انعكست انتشاراً واسعاً للمذهب في تلك البلاد، حيث ظهر علماء عدة في البلاد الليبية التزموا وتبنوا المذهب المالكي وعملوا على نشره.

وبما أن ليبيا كانت تتمتع بهذه المميزات، فإنه لا يُستغرب أن يكون من أوائل من قدم بالمذهب المالكي إلى المغرب هو أحد أبنائها، إذ تذكر المصادر التاريخية، أن عليّاً بن زياد الطرابلسي (ت ١٨٣ هـ) هو صاحب الفضل الأول في نشر المذهب المالكي بالمغرب، مما جعله يتبوأ مكانة مهمة في التاريخ العلمي للمذهب المالكي في تلك المنطقة، فهو يُعد من الطبقة الأولى من أصحاب الإمام مالك من سكان إفريقية، كما ويعتبر أول من أدخل

---

(1) بن بوزيد لخضر: دور العلماء في تشكيل الهوية الدينية والمذهبية لبلاد المغرب خلال القرن الثاني والثالث الهجري، مجلة مدارات تاريخية، المجلد ١ عدد م2، 2019م، ص39.

(2) عبد الرحمن راشد الحقان: خدمة العلماء الليبيين للمذهب المالكي، حولية كلية الدعوة، جامعة الأزهر مصر، العدد 29، 2017م، ص 541.

(3) القاضي عياض بن موسى اليحصبي: ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، (1/ 37).

(4) حمزة أبو فارس: أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية، منشورات ELGA بمالطا، 2001م، ص94.

الفقه المالكي للمغرب، فأول كتاب ظهر بالمغرب بعد كتاب الله كان موطأ مالك الذي أدخله ابن زياد، فكان له شرف السبق في كونه أول من كتب مسائل في الفقه والفتاوى التي تكلم بها مالك بن أنس[1]، وبذلك يكون هذا العالم هو من وضع أسس الثقافة الإسلامية بشكل عام في المغرب الإسلامي والفقه المالكي بشكل خاص وشيَّد بنيانه حتى صار العمدة والمرجع في هذا القطر[2]، حتى أضحى المذهب المالكي مع الوقت هو الممثل للهوية الدينية للمغرب عامة وليبيا خاصة، مما يجعلنا نقر بأن لليبيين الدور الأهم في رسم هذه الهوية، خاصةً وأن أشهر علماء المذهب المالكي كانوا قد تلقوا العلم على يد علي بن زياد[3].

غير أن القطر الليبي لم يقتصر على هذا العالم، بل شهد بروز علماء كثر من المالكية، أسهموا في انتشار المذهب، وعملوا على تحديد الهوية الدينية للبلاد الليبية بمناطقها ومدنها، فقد وردت في كتب التراجم والطبقات الكثير من الأسماء والألقاب التي تدل على مدن ومناطق ليبية معروفة مثل: الطرابلسي، البرقي، الإجدابي، الزليطني، الغرياني، السرتي وغيرهم[4]، فمن أشهر علماء المالكية الطرابلسيين:

1- أبو سليمان محمد بن معاوية الحضرمي الطرابلسي (ت القرن الثالث الهجري)، قال القاضي عياض: «وفي روايته في الموطأ، جامع الجامع. وليس ذلك عند غيره، من أصحاب مالك»[5].
2- محمد بن ربيعة الحضرمي الطرابلسي من أصحاب الإمام مالك[6].

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (80/3)، ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، وبه ملحق الفتاوى الزاوية على مذهب السادة المالكية للإمام المفتي العلامة الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، دار البيارق للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1990م-1420هـ، ص34-37، محمد الطالبي: تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، نشر الجامعة التونسية 1968م، 22-24.

(2) يونس محمد محمود موسى: جهود علماء ليبيا في التأليف في الفقه المالكي العلامة الشيخ أبو القاسم التواتي أنموذجاً 1905-1981م، المجلة الليبية العالمية، العدد ٣٨، سنة 2018م، ص 6.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (80/3).

(4) محمد مصطفى المنتصر: الجذور التاريخية للمذهب المالكي في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب ليبيا، العدد 18 لسنة 2019م، ص100.

(5) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (323/3)، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص 41-42.

(6) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (323/3)، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص42.

3- حبيب بن محمد الأطرابلسي من أصحاب الإمام مالك وله سماع منه[1].

4- الشيخ عبد الله الشعاب أبو محمد، كان نجاراً لا يأكل إلا من كسب يده، ولد في طرابلس ونشأ بها، وبقي فيها إلى أن توفي سنة 243هـ[2]

5- إبراهيم بن محمد الغافقي الأطرابلسي قاضي أطرابلس، توفي سنة253ه، بالمغرب[3].

6- أبو الحسن علي بن أحمد بن زكرياء بن الخصيب المعروف بابن زكرون الأطرابلسي الهاشمي[4].

وأما برقة فقد اشتهر فيها من علماء المالكية:

- عبد السلام بن عبد الله بن هبيرة بن أسعد السباي البرقي قاضي برقة، أوضح الزاوي أنه من علماء القرن الثاني الهجري[5].
- عبد الكريم بن أبي يونس البرقي (ت230هـ) [6].
- محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ابن أبي زرعة البرقي(ت249هـ) [7].
- عبد الرحمن بن عمرو البرقي أبو الفياض (ت245هـ) [8].

أما سرت فقد اشتهر فيها من علماء المالكية:

1- عبد الجبار بن خالد بن عمران السرتي (ت٢٨١هـ) أبو حفص الفقيه العالم العامل الصالح العابد[9].

2- خلف السرتي (ت٣٣١هـ) [10].

ومن خلال استعراضنا لعلماء المالكية في البلاد الليبية، يتبين لنا أن المذهب كان

---

(1) ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٠م، (217/1)، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص 42.

(2) الطاهر أحمد الزاوي: أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 2004م، ص247، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص 44.

(3) الحموي: معجم البلدان، (217/1).

(4) الحموي: معجم البلدان، (121/7).

(5) الزاوي: أعلام ليبيا، ص 229-227، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص43.

(6) الزاوي: أعلام ليبيا، ص 239، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص44.

(7) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (4/ 180-181)، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص47.

(8) ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص 46.

(9) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (384/4)، ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص 51.

(10) ناصر الدين الشريف: الجواهر الإكليلية، ص65.

منتشراً في أكثر المناطق، ولكن بنسب متفاوتة، حيث نجد بأن طرابلس بقيت المنطقة الأكثر انتشاراً للمذهب، وهذا عائد ربما لأسباب عدة، إما لكونها مسقط رأس عالم المالكية الأول في المغرب، وهو الليبي علي بن زياد، أو لكونها منطقة لتجمع الحجاج، والذين يصطحبون معهم علماء بلادهم، أضف إلى ذلك كله موقعها المميز الذي جعلها محطة رئيسة في الرحلات العلمية ما بين المشرق والمغرب.

قيام الدولة الفاطمية وموقف الليبيين منها:

إن الطموح الشيعي في المغرب كان قد بدأ قبل قيام الدولة الفاطمية بفترات طويلة، وهذا ما أشار إليه ابن حوشب أحد دعاة الإسماعيلية باليمن، عندما طلب من أبي عبد الله الشيعي التوجه للمغرب، حيث أخبره بأن أرض المغرب قد حرثها الحلواني وأبو سفيان[1]، وقد ماتا، وليس لها غيرك، فبادر فإنها موطَّأة ممهَّدة لك[2]، فما كان منه إلا أن جهَّز نفسه وخرج مع حجاج اليمن إلى مكة في سنة 259هـ، فوصلها في الحج ثم أخذ يسأل عن حجاج كتامة، حتى استدل عليهم فاجتمع بهم وأخذ يشاركهم في حديثهم عن فضائل آل البيت فأُعجبوا به[3]، ثم سألوه عن وجهته فأخبرهم بأنه يريد أرض مصر، فرافقهم فأُعجبوا به وأصروا عليه بضرورة مصاحبتهم إلى أرض المغرب وقالوا له: «فأما إذا كنت تقصد هذا فبلادنا أنفع لك، ونحن أعرف بحقك، ولم يزالوا به حتى أجابهم إلى المسير معهم»[4]، فأكرموا وفادته وأحلوه من أنفسهم محل الإجلال والإكرام خاصةً بعد أن أخبرهم أنه البشير بالمهدي وأنه صاحب البذر الذي أخبر عنه الحلواني وأبو سفيان، فازدادت محبتهم

(1) ذكر المقريزي أن هذين الداعيين هما من تلاميذ جعفر الصادق بينما شيخه ابن خلدون يذكر بأن الشيعة هم من أخرجوهم إلى هذه البلاد، مما يدفعنا إلى نفي علاقة الإمام بهذين الشخصين، خاصة لما عُلم عن هذا الإمام من اعتزال للعمل السياسي. انظر ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت - لبنان،= =الطبعة: الثانية، 1408هـ- 1988م، (3/45)، المقريزي: اتعاظ الحنفا، تحقيق جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة مصر، الطبعة الثالثة 1425هـ-2005م، (41/1).

(2) المقريزي: اتعاظ الحنفا، (55/1).

(3) هذا يبين مدى استغلال الكثير من الناس لهذا الموسم العظيم إن في الخير أو الشر، حيث نُلاحظ أن الشيعة يستغلون هذا الموسم لتحقيق الكثير من أهدافهم الباطلة، وحتى أيامنا هذه، فلا يقُدِّرون له حرمة، بل يستغلونه لسياسات آنية وأهداف مذهبية.

(4) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الطبعة الثانية، ص 34-40، المقريزي: اتعاظ الحنفا، (55-56/1)

له وعظم أمره فيهم وأتته القبائل من كل مكان[1].

وفي الوقت الذي قدم فيه أبو عبد الله الشيعي كانت الدولة الأغلبية[2]، في مرحلة الاحتضار، مما أتاح لهذا الداعي وبعد حروب بينهما، إزالة هذه الدولة التي تُمثل النفوذ العباسي في المغرب وذلك في سنة 296هـ[3].

وبعد هذه الانتصارات التي حققها أبو عبد الله في المغرب، أرسل وفداً من كتامة إلى سلمية لدعوة عبيد الله المهدي (ت322هـ)[4]" إلى بلاد المغرب[5]، فخرج عبيد الله من سلمية في زي التجار قاصداً بلاد المغرب، مروراً بمصر التي وصلتها كتب الخليفة العباسية تُبين أوصافه وتُطالب بالقبض عليه[6]، غير أنه استطاع أن يتفلت من كافة العوائق التي اعترضته في طريقه[7]، إلى أن وصل إلى سجلماسة[8] من أرض المغرب، التي ألقى أميرها القبض عليه وأودعه السجن، ولكن أبو عبد الله الشيعي سرعان ما استطاع

---

(1) المقريزي: اتعاظ الحنفا، (70/1).

(2) حول نشأة هذه الدولة وبداياتها وأهم الشخصيات فيها. انظر ابن أيبك الدواداري: كنز الدرر وجامع الغرر الجزء السادس: الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة المعهد الألماني للآثار بالقاهرة، 1380هـ-1991م، ص24-43.

(3) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1 ص92.

(4) عبيد الله بن الحسن المنعوت بالمهدي، اختلف في نسبه اختلافاً كبيراً، وهو أول الحكام الفاطميين ومؤسس دولتهم في شمال إفريقيا. انظر النويري: نهاية الأرب، ج28، ص100-115، المقريزي: المقفى الكبير، ج4 ص 523-570، اتعاظ الحنفا، ج1، ص90-73، الزركلي: الأعلام، ج4، ص197، حسن إبراهيم حسن وطه شرف: عبيد الله المهدي، ص 77-80.

(5) ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر، ج4 ص44، المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج1 ص90.

(6) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص158-191، ابن الأثير: الكامل، تحقيق: عمر عبد السلام، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ- 1997م، ج6 ص589، الذهبي: سير أعلام النبلاء، ج11، ص419.

(7) حيث أنه تعرض لعدة عوائق منها أنه أُلقي القبض عليه من قبل والي مصر، وتعرض له عدد من اللصوص وقطاع الطرق ولكنه استطاع التخلص من هذا كله بما كان ينفقه من الأموال على كل من يقف في وجه تحقيق هدفه. انظر المقريزي: الخطط، ج1، ص 90-91.

(8) مدينة في جنوبي المغرب ثاني مدينة إسلامية تبني في المغرب بعد القيروان، اتخذها بنو مدرار عاصمةً لهم وهي اليوم موقع أثري ضمن حدود مملكة المغرب. انظر البكري: المسالك والممالك، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى 1992م، ج2 ص835.

أن يخلصه من السجن بعدما حققه من انتصارات واسعة في المغرب[1]، ليدخل به إلى رقادة عاصمة دولتهم في سنة ٢٩٧هـ حيث استقبله دعاته ومؤيدوه، وقاموا بمبايعته[2].

ثم دُعي له بعدها بالخلافة في يوم الجمعة من ربيع الثاني سنة 297هـ، وتلقَّب بالمهدي لدين الله وبأمير المؤمنين[3]، وما إن استقامت له الأمور في البلاد، حتى قام بقتل أبي عبد الله الشيعي الذي تدين له الدولة الفاطمية بقيامها[4]، بعد أن أخذ يشكك في شخصية المهدي فتخلص منه هو وأخوه في جمادى الآخرة سنة 298هـ[5]، مما أثار حالة من الفوضى في تلك البلاد[6] استطاع بعدها عبيد الله أن يتخذ سلسلة من الإجراءات هدَّأت الأوضاع، فقام بالاستعانة بولاة جدد وأسس عاصمة جديدة لملكه، ودوَّن الدواوين وجبى الأموال واستعمل العمال، إلا أن حالة إفريقيا غير المستقرة وكثرة الثورات[7] الرافضة للوجود الفاطمي، كانت من أهم العوائق أمام هذه الدولة الوليدة.

وأما ليبيا، فإنها لم تكن بعيدة عن هذه الثورات، والتي أكد من خلالها الليبيون معارضتهم للدولة الفاطمية، ففي سنة ٢٩٨هـ ثارت قبائل وجماعات من زناته ولماية، فزحفوا جميعاً على مدينة طرابلس وضربوا حولها الحصار، ولكن عبيد الله المهدي تمكن

(1) المقريزي: الخطط، ج1 ص 65.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1400هـ -1980م، ج1 ص158، ابن الأثير: الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1417هـ- 1997م، ج6 ص 598، الداعي إدريس: عيون الأخبار وفنون الآثار، تحقيق مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت - لبنان السبع الخامس، ص100.=

(3) ابن الأثير: الكامل، ج6 ص 598، المقريزي: الخطط، ج1 ص66.

(4) مما جعل المقريزي يشبه المهدي بالسفاح من خلفاء بني العباس، فكلاهما قتل من عمل لقيام دولته، فالسفاح قتل أبا مسلم الخرساني، وأما المهدي فقتل أبا عبد الله الشيعي. انظر المقريزي: اتعاظ الحنفاء، ج١ ص٧٢.

(5) المقريزي: الخطط، ج1 ص 65.

(6) الداعي إدريس: عيون الأخبار، ص122.

(7) ولعل من أهم الثورات التي قامت ضد هذه الدولة وكادت أن تقضي عليها ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد الخارجي. حول هذه الثورة انظر ابن عذاري: البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1400هـ -1980م، ج١ ص216-219، المقريزي: الخطط، ج1 ص 75-86.

من تشتيت شمل الثوار فأخرج إليهم أحد قادة جيشه فأوقع فيهم مقتلة عظيمة، وبعث برؤوس القتلى وآذانهم الى رقادة[1].

ولكن هذه الثورة لم تكن الأخيرة، بل إنها كانت تمهيداً لثورة المدينة نفسها بعد سنتين، ففي سنة ٣٠٠هـ، أعلن الطرابلسيون العصيان وقتلوا الحامية الكتامية وانتخبوا قائداً منهم هو محمد بن إسحق المعروف بابن القرشي، فتوجه المهدي لمحاربته بجيش جعل قيادته لابنه أبي القاسم[2]، الذي كان قد حضر لتوه من حرب العصاة في بلد كتامة، كما وجه أسطولاً بحرياً مكوناً من 15 مركباً حربياً، فقاومت طرابلس مقاومةً شجاعةً استمرت أشهراً وأظهر أهلها ضروباً من البسالة والبطولة، فما أن وصلت الحملة البحرية حتى أخرجوا اليها مراكبهم التي نجحوا في إحراقها والقضاء على من فيها من المقاتلة. أما أبو القاسم فإنه اتخذ طريق البر وعرج على منازل قبائل هوارة، الثائرة بالأمس، فأوقع بها ثم نزل على طرابلس وشدد الحصار عليها، ولم تستلم المدينة بالأمان إلا بعد أن نفد منها القوت حتى أكل الناس الميتة، وقبض أبو القاسم على زعماء الثورة وعلى رأسهم محمد بن إسحاق، وصحبهم معه الى القيروان حيث شهَّر بهم[3].

وفي الوقت عينه ثارت برقة، ولكن ضد حكم العباسيين الذين أنهوا حكم الطولونيين في مصر[4]، فتشجع عندها عبيد الله فأسرع بالاستعداد لغزو مصر مستغلاً هذا الحدث، حيث قام بإرسال قائد جيشه حُباسة بن يوسف على رأس قوات نحو المشرق، فدخل حُباسة مدينة سرت وأجدابيا بالأمان ودون مقاومة بعد أن فر من كان بها من الجند العباسي، وأتبع ذلك بدخوله برقة التي عانت من العباسيين والفاطميين، فقتل حباسة الفاطمي العديد من أهلها، وأغرم الأحياء مغارم ثقيلة بلغ بعضها مائة ألف مثقال في يوم واحد، وكانت حجته في ذلك انتقاماً من البرقيين لإهانتهم عبيد الله عند عودته من مصر، إذ ادعى عبيد الله أنهم سرقوا ماله وشتموه ولطموه[5]. ثم تابع حباسة سيره فوصل إلى

(1) ابن عذاري: البيان المغرب، (163/1).

(2)ابن الأثير: الكامل، (615/6).
(3) ابن عذاري: البيان المغرب، (169-168/1).
(4) ابن الأثير: الكامل، (622/6).
(5) ابن عذاري: البيان المغرب، (170/1)، المقريزي: اتعاظ الحنفا، (85-84/1).

الإسكندرية بعد أن هزم جيشاً عباسياً في حدود برقة، ولحق به أبو القاسم بن عبيد الله واتجه الاثنان نحو الفيوم ولكنهما اختلفا فعاد حباسة مخالفاً الأوامر وانسحب الأمير الفاطمي أمام قوات العباسيين[1].

وعند عودة أبي القاسم من حملته في سنة 302ه، مر ببرقة فخرج أهلها لاستقباله فأشار لهم بأنه ما عاد من مصر إلا لطلب حباسة ومعاقبته على ما فعله بهم، ثم أمر بتجديد المدينة، وترك فيها حامية من كتامة ثم عاد إلى والده، ولكن ما إن عرف عامة الشعب بفشله في مصر، وباقتراب الجيش العباسي الذي كان يتعقبه، حتى قامت الى الحامية الفاطمية فقتلت أفرادها وأعلنت الثورة[2]، مما اضطر عبيد الله المهدي الى أن يسير بالجيوش من جديد ضد برقة بقيادة أبي مدين بن فروخ اللهيصى، فبقيت المدينة طوال عامٍ ونصف وهي محاصرة أشد الحصار، ولم تستسلم إلا بعد أن فني أكثر أهلها وذلك في سنة304هـ، فصودرت أموالهم، وأُرسل زعماؤهم إلى المهدي فأمر بقتلهم[3].

وظل أبو مدين بن فروخ والياً لبرقة إلى حين وفاته في سنة ٣٠٩هـ، وهي السنة التي دخل فيها الجيش الفاطمي الى مصر للمرة الثانية[4].

وهكذا دخلت مدن ليبيا تحت الحكم الفاطمي وضُمت الى أفريقية وعين لها العمال والجباة والقضاة من الإسماعيلية إلا أن خضوعها ظل مؤقتاً كالمعتاد، أما البوادى فرغم أن الفاطميين كانوا يكتفون منها بالركون إلى الهدوء والسكينة بعد دفع ما هو مقرر عليها من الأموال، فإنها عمدت كدأبها إلى إثارة الاضطراب ومهاجمة المدن والحضر كلما وجدت الى ذلك سبيلاً. ففي سنة 310هـ، ثارت قبائل نفوسة في منطقتها الجبلية المنيعة، والخارجة أبداً على السلطان. وعندما سيَّر إليهم عبيد الله قائده علي بن سليمان تمكنوا من مفاجأة قواته التي انهزمت أمامهم، واضطر القائد الى الالتجاء إلى مدينة طرابلس، فسيَّر المهدي أمداداً جديدة إلي على بن سليمان الذي عاود ضرب الحصار حول المنطقة الثائرة،

(1) ابن عذاري: البيان المغرب، (1/171).
(2) ابن عذراي: البيان المغرب، (173/1).
(3) ابن عذراي: البيان المغرب، (173/1).
(4) ابن عذراي: البيان المغرب، (174/1).

ولكنه لم يصل إلى نتيجة حاسمة[1].

وفي سنة 316هـ اضطرب البربر في منطقة برقة فسار اليها أبو القاسم بن عبيد الله وضرب الحصار على حصنهم المعروف بأغزر وتمكن من هدم أسواره على المدافعين الذين أحرقوا أمتعتهم وعرقبوا دوابهم ومواشيهم ودافعوا عن أنفسهم دفاع البائس المستميت[2]

وبعد ذلك ظلّت طرابلس آمنة تقبل عمال الشيعة من القضاة والجباة فلا تذكر النصوص اضطراب منطقتها إلا في سنة 322هـ، ففي هذه السنة توفي عبيد الله المهدي، مما دفع القبائل المحيطة بطرابلس للتحرك، فقد وجدت في موت عبيد الله فرصة مواتية للتحرر من سلطان الفاطميين، فقاموا بزعامة رجل من العرب يعرف بابن طالوت القرشي بثورة، فادعى أنه علوي وأنه ابن المهدي، فأسرعت قبائل البربر بتصديقه والتفوا حوله، وسار الدعي الفاطمي الجديد بأنصاره الكثيرين نحو مدينة طرابلس، ولكن نجحت حاميتها بمساعدة الطرابلسيين في رد المهاجمين الذين زعزعتهم الهزيمة وأضعفت إيمانهم بالدعي فثاروا به وقتلوه، وبعثوا برأسه إلى الحاكم الجديد أبي القاسم[3]. والذي يظهر مما تقدم أن الليبيين بأكثريتهم كانوا غير راضين عن الحكم الفاطمي، ومما يؤكد ذلك كثرة الثورات التي أقاموها ضدها، إذ عمت الثورات أكثر المناطق الليبية، في تحد لهذه الدولة التي وجدوا فيها خطراً على وحدتهم الدينية، والاجتماعية، بتقديمها لبعض العناصر دون بعض، بناء على تأييدهم لمعتقدها.

موقف الفاطميين من المذهب المالكي ومساعيهم في طمس وجوده:

إن قيام الدولة الفاطمية في المغرب سنة ٢٩٧هـ، شكّل تحولاً سياسياً ومذهبياً خطيراً في هذه المنطقة، التي دخلت في صراع مع أخطر دولة شيعية عرفها التاريخ الإسلامي، وبما إن المالكية كانوا يعتبرون المغرب العربي من أهم مناطق تواجدهم، فقد أظهروا منذ اللحظة الأولى العداء تجاهها، حيث قاموا ومنذ بداية ظهور الدعوة الشيعية بتحريض الناس على قتال أبي عبد الله الشيعي والوقوف مع الأغالبة على الرغم من

(1) ابن عذراي: البيان المغرب، (175/1).

(2) ابن عذراي: البيان المغرب، (176/1).

(3) ابن عذراي: البيان المغرب، (201/1)، ابن الأثير: الكامل، (21/7)، ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر، (51/4).

معارضتهم للأغلبي[1] فأعلنوا لعن الشيعي والبراءة منه[2]، مما جعل عبيد الله المهدي يشعر بعد نشوء دولته أنه يعيش في وسط مجتمع ينكر دعوته من خلال مقاومة عنيفة من المالكية السنية التي كانت قد أثبتت أقدامها في إفريقيا، فهم ينظرون إليه على أنه كافر مارق عن الدين، فأظهروا إنكار مذهبه وحرضوا الناس على ذلك[3]، ومما يبين شدة الصراع بين المالكية والفاطميين هو ما قام به الفقيه جبلة بن حمود (ت298هـ)[4]، وذلك لما حضر خطبة الجمعة للفاطميين في جامع القيروان فسمع منها ما لا يجوز سماعه فكشف عن وجهه ومشى من المنبر إلى باب المسجد، وهو يقول قطعوها قطعهم الله فمن حينئذ ترك العلماء حضور جمعتهم[5]، ثم اتخذ قراراً بمقاطعتهم، وترك المرابطة في وجه الروم للتفرغ لمواجهتهم[6].

ولذا فإن الصراع بين الفاطميين والمالكية في إفريقية أخذ يتطور أكثر مع مرور الوقت، لتصبح المواجهة أكثر دمويةً وعنفاً[7]، خاصةً بعد أن تداخلت فيها الصراعات الفكرية والعقدية مع المواجهات العسكرية والثورات التي أنهكت كاهل الدولة، ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي دفعت الفاطميين بعد ذلك لتوجيه جهودهم نحو مصر بدلاً من إفريقية المتمسكة بمذهبها السني المالكي[8].

---

(1) هنا تظهر أهمية الفقيه من حيث تقديم المصالح ودرء المفاسد وتغليب مصلحة الأمة ووحدة كلمتها في وجه الأفكار المنحرفة والضالة، فالفقهاء أدركوا أن معارضتهم للأغلبي لا تبيح لهم الوقوف على الحياد في صراعه مع الشيعي بل الموقف المطلوب هو نصرة الأمة والحفاظ على كيانها من الخطر الذي سيطال الجميع ولن يميز بين أحد منهم.

(2) ابن عذاري: البيان المغرب (137/1).

(3) السيد محمد أبو العزم داود: الأثر السياسي والحضاري للمالكية في شمال إفريقيا حتى قيام دولة المرابطين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1405هـ -1985م، ص182.

(4) انظر ترجمته القاضي عياض: ترتيب المدارك، (371/4-379)، ابن عذاري: البيان المغرب، ج1 ص191، المالكي: رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1414هـ-1994م، (27/2-43).

(5) المالكي: رياض النفوس، (42/2-43).

(6) المالكي: رياض النفوس، (37/2)، القاضي عياض: ترتيب المدارك (201/2)

(7) حول صور القتل وقمع العلماء والعامة في المغرب من قبل الفاطميين انظر ابن عذاري: البيان المغرب (182/1-183-187).

(8) السيد أبو العزم: الأثر السياسي والحضاري للمالكية، ص210.

ونظراً للعداء الذي أظهره المالكية تجاه الفاطميين، فقد اتخذ الفاطميون مجموعة من الإجراءات تجاه المالكية، ففي الجمعة الأولى بعد سيطرتهم على القيروان أمر عبيد الله بذكر اسمه في الخطبة، وعمم أمره هذا على كافة المناطق الخاضعة له، وقد نص المرسوم الذي بعثه إلى مختلف المساجد بهذه المناسبة هو: «اللهم فصل على عبدك وخليفتك القائم بأمر عبادك في بلادك عبد الله أبي محمد الإمام المهدي بالله أمير المؤمنين كما صليت على آبائه خلفائك الراشدين المهديين الذين كانوا يقضون بالحق وبه يعدلون...»[1]، فكانت هذه الخطبة إيذاناً بتحول البلاد عن المفاهيم السنية القائمة فيها إلى طروحات شيعية، وهو ما يشكل تحدياً للمالكية، ولذلك فقد امتنع المالكية عن الصلاة خلف المهدي، وحضور خطبته ومواكبه، ولم يحضرها أحد من أهل السنة بعد هذا[2].

ولكن عبيد الله لم يكتف بذلك، بل قام بحظر الفتوى بمذهب الإمام مالك، بل إنه أخذ بمعاقبة وتجريم كل من يتجرأ على ذلك[3]، في محاولةٍ منه لعزل علماء المالكية عن رعيتهم، فأمر الشيعي بأن لا يُفتى بمذهب مالك، وأن تقتصر الفتوى على مذهب آل البيت، ولذلك بقي من يتفقه على مذهب مالك إنما يتفقه خُفيةً[4]، حتى إنه أمر الفقهاء بأن لا يفتوا إلا لمن تشرَّق[5] ثم قام بالتضييق على علماء المالكية، فمنعهم من التدريس، وإقامة مجالس السماع، واجتماع الطلبة فصارت الدروس تُقام خارج المساجد، فكان ربيع القطان قد عهد على نفسه أن لا يشبع من طعام ولا نوم حتى يقطع الله دولة بني عبيد، وهو مع ذلك ملتزم بحانوته يبيع فيه القطن فيأتيه الطلبة يدرسون عليه ويسألونه[6]، حتى إن بعض العلماء كان يخرج إلى المقبرة فيستتر بحائط يقرأ على أصحابه ما عنده من علم، خوفاً من بني عبيد، لأنهم منعوا العلماء من نشر علومهم، وسجنوا في بيوتهم[7]

(1) القاضي النعمان: افتتاح الدعوة، ص293-294، المقريزي: اتعاظ الحنفا، (65/1)
(2) ابن خلدون: تاريخ ابن خلدون، (365/3)، المقريزي: اتعاظ الحنفا، (66/1).
(3) ابن عذاري: البيان المغرب، (159/1).
(4) الذهبي: سير أعلام النبلاء، (216/4).
(5) المالكي: رياض النفوس، (56/2). التشرق المقصود به التشيع لأن الشيعة الفاطميين قدموا من المشرق.
(6) الدباغ عبد الرحمن بن محمد بن علي: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق عبد المجيد الخيالي، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، بيروت - لبنان، 1429هـ، (30/3).
(7) الدباغ: معالم الإيمان (41/3).

كما وسعى الفاطميون إلى تغيير النظم والأحكام بما يتماشى وتعاليم المذهب الإسماعيلي، فكانوا يميلون إلى صبغ البلاد كلها بصبغة مذهبهم الإسماعيلي، ولذلك فإن أي عالم يخالف مذهبهم، فإن مصيره العقوبة الرادعة، ومن ذلك أن الفقيه محمد بن العباس الهذلي كان قد أصر على الإفتاء وفق مذهب مالك فتعرض للضرب بالدرة في المسجد، وجُرِّد من ملابسه وصفع على قفاه حتى جرى الدم من رأسه، وشُهِّر به في الأسواق[1]، وأما أحمد بن أحمد بن زياد الفارسي فكان جزاؤه أكثر فداحةً، وذلك لأنه كتب عقد زواج على شروط مذهب مالك، ولم يمتثل للأوامر الفاطمية باتباع مذهب الدولة في عقود الزواج[2].

وحتى لا يبقى شعار أهل السنة مرفوعاً، ويتردد في أرجاء البلاد، وبغضاً منهم لسنة النبي صلى الله عليه وسلم، وإمعاناً منهم في معاداة كل من يرفع لواء السنة من المالكية وغيرهم، فقد أمر الفاطميون بإضافة حي على خير العمل، إلى الأذان وألزموا بها المؤذنين، فكان تركها سبباً لقتل العديد منهم، ومن ذلك أن المهدي قتل في سنة 307هـ عروس المؤذن، بعدما ضربه وقطع لسانه، لأن جماعة من المشارقة شهدوا عليه بأنه أذن ولم يقل "حي على خير العمل"[3]، فكأن الفاطميين أرادوا من قتل هذا المؤذن أن يكون عبرة لغيره، بفرض الالتزام بما يقررونه، فهم لن يتحاوروا أو يُقيموا الحجة على الآخر، بل سيفرضون توجههم وآراءهم بالقوة، وخاصةً في الأمور الظاهرة.

ولهذا نجدهم قد اتخذوا من القتل منهجاً في تعاملهم مع مخالفيهم، وبخاصة المالكية، فقد أجبر الفاطميون الناس على الدخول في دعوتهم، فمن أجاب تركوه، وربما ولوه بعض المناصب ومن رفض قتل[4]، حتى إن القتل أضحى هو الوسيلة الأولى في مواجهة المخالفين لهم، فلا تجد عالماً ناقشهم أو أقام عليهم الحجة، أو عارضهم في أمر، إلا كان مصيره القتل، فأعداد القتلى الذين ذهبوا لمعارضة الفاطميين فاقت الأربعة آلاف يقول أبو الحسن علي القابسي « إن الذين ماتوا في دار البحر بالمهدية من حين دخل عبيد الله إلى الآن أربعة

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (339/9)، ابن عذاري: البيان المغرب، (188/1).

(2) ابن عذراي: البيان المغرب (204/1).

(3) ابن عذراي: البيان المغرب (182/1-183)، الدباغ: معالم الإيمان (3/3).

(4) مبروك بن عيسى: المذهب المالكي أيام الشيعة العبيدية في المغرب الإسلامي، مجلة متون كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، العدد 2 لسنة 2018م، ص108-159.

آلاف رجل في العذاب ما بين عابد، وعالم، ورجل صالح»[1]، ولذلك فقد مُدح علماء المالكية بقوة إيمانهم وصبرهم في مواجهة آلات القتل الفاطمية، فقيل عنهم بأنهم قوم إيمانهم مثل الجبال[2].

ولكن قتل العلماء لم يكن وسيلة الفاطميين الوحيدة في مواجهة المالكية وطمس مذهبهم وعلومه، بل إن أيديهم امتدت إلى المصادر العلمية، والمراجع الفقهية، المؤلفة في هذا الجانب، فعمدوا إلى مصادرتها وإتلافها، محاولين بذلك القضاء على التراث العلمي لهذا المذهب، لعلهم بذلك يقضون على موروثه العلمي والفكري، تمهيداً للقضاء عليه، فقاموا بمصادرة مصنفات أهل السنة وإتلافها، ومنع الناس من تداولها، ومن ذلك أن أبا محمد عبد الله بن أبي هاشم التجيبي (ت346هـ) تُوفي وقد ترك سبعة قناطير كتب، كلها بخط يده، فرفعت إلى سلطان بني عبيد فأخذها، «ومنع الناس منها كيداً للإسلام وبغضاً فيه»[3]، كما وقاموا بمصادرة كتب أحد العلماء لاتهامه بتآمره على الدولة[4]. فهذه المواجهة من قبل الفاطميين ضد علماء المالكية، إنما كانت تهدف لإضعافهم، وإسقاطهم، حتى يتمكنوا من السيطرة على البلاد، وتغيير هويتها الدينية، ومذهبها السني، ولعل هذا ما أشار إليه أحدهم بقوله «جزى الله مشيخة القيروان خيراً، هذا يموت، وهذا يُضرب، وهذا يُسجن وهم صابرون لا يفرون، ولو فروا لكفرت العامة دفعةً واحدةً»[5].

جهود علماء المالكية في الحفاظ على الهوية الدينية لليبيا في وجه المساعي الفاطمية لفرض مذهبهم:

تُعد الدولة الفاطمية من أخطر الدول التي انتشرت في المغرب الإسلامي، وذلك لما تحمله من أفكار وتوجهات مخالفة للمفاهيم الدينية والعقدية التي يدين بها أهل هذه البلاد، إذ إنها كانت تسعى بكل ما تمتلكه من قوة سياسية، وأساليب قمعية لتغيير المنهج القائم في المغرب، وتحويل المسلمين فيه من المذهب السني الذي جاء به الفاتحون إلى المذهب

(1) الدباغ: معالم الإيمان، (34/3). الكلام نقله القابسي عن شيوخه وليس كلام القابسي نفسه
(2) الدباغ: معالم الإيمان، (90/3). (91/3)
(3) المالكي: رياض النفوس (423/2)، عياض: ترتيب المدارك (331/5).
(4) المالكي: رياض النفوس (259/2).
(5) الدباغ: معالم الإيمان، (162/2).

الشيعي، القائم على الأفكار المنحرفة والبعيدة عن الإسلام الحق، وبما أن المالكية كانوا من أكثر المذاهب السنية المنتشرة في هذه البلاد، وهذا ما يؤكده القاضي عياض وأما أفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين، إلى أن أدخل علماء المالكية مذهبهم، فأخذ به أكثر الناس، فشاع في تلك الأقطار إلى وقتنا هذا[1]، وبما أن المالكية هم الأقوى فإنهم بطبيعة الحال، سيكونون من أكثر المواجهين لهذا الفكر الدخيل، مما جعلهم يدخلون في صراع مع هذه الدولة، فكانوا من أكثر أهل البلاد معارضةً لهم، فالمالكية يقولون بعدالة عامة الصحابة، وأن من سب الصحابة كفر، في حين أن بني عبيد يقولون بخلاف ذلك، ويسبون الصحابة جهرةً، ويأتون الكفر البواح. فكان علماء المالكية[2] لهم بالمرصاد، بالشدة والحزم والتصدي وجهاً لوجه، لحفظ هوية الأمة وحماية الإسلام، وهذا ما جعلهم أصحاب مذهب وعقيدة وطنية[3]، يجتمع الناس عليها، وتُشكل مصدر وحدة لهم، في ظل الأزمات التي تعصف ببلدانهم.

فمحافظة المالكية على وجودهم وانتشارهم في المغرب لم يعد قضية مذهب فقهي فقط، وإنما أضحى هوية دينية يُحدد من خلالها توجه البلاد وانتماؤها، ولهذا فقد واجه علماء المالكية، محاولات الفاطميين لتغيير الهوية الدينية للمغرب بكل الوسائل الممكنة، وبما أن ليبيا كانت جزءاً من بلاد المغرب، فقد كان للعلماء الليبيين نصيب في هذه المواجهة، إذ إن كتب التراجم تنقل لنا مواقف للعلماء الليبيين، أثبتوا فيها معارضتهم للفاطميين، ورفضاً لمنهجهم، فكانت مواقفهم تلك من أهم العوامل التي حافظت على الهوية الدينية للبلاد الليبية، ومن هذه المواقف:

1- رفض آراء الفاطميين الفقهية: كانت الدولة الفاطمية ترتكز في تشريعاتها وأحكامها على المذهب الشيعي، وخصوصاً في المسائل الفقهية الحساسة كالميراث وبعض أحكام

---

(1) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (26/1).

(2) بالتأمل في تاريخ المذهب المالكي نجد بأنه من أكثر المذاهب قوةً وتأصيلاً في مواجهة الأفكار والآراء المنحرفة، ومما يؤكد ذلك بلاد المغرب الإسلامي، فإنها خالية من التشيع وغيره من المعتقدات، وما ذلك إلا لالتزامها بهذا المذهب الذي نجد فيه جمعاً ماً بين الطرح الفكري والسياسي والديني، بصورته الواقعية والعملية، فالطرطوشي والشاطبي بمؤلفاتهم كعلماء مالكية خير دليل على ذلك.

(3) حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، صفحة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص93-95.

العبادات كالصوم، والصلاة وغيرها، ولذا فإن الصراع مع الفقهاء السنة كان أمراً لابد منه في ظل دولة تسعى لفرض هيمنتها، وسياساتها، وقناعاتها، فالفاطميون منذ قيام دولتهم حاولوا أن يُعدِّلوا ويُبدِّلوا في هذه المسائل متجاهلين القوة العلمية للفقهاء السنة؛ الأمر الذي أوجد صراعاً شديداً بينهم وبين العلماء السنة[1]، ومن ذلك ما وقع مع أبي عبد الله محمد بن إسحاق الجبلي قاضي برقة (ت341هـ)، إذ تولى القضاء فيها لعاملها الفاطمي، فأتى إليه هذا العامل فقال له: « إن غداً العيد فقال القاضي: إن رئي الهلال الليلة كان ما قلت، والا فلا يمكنني أن آمر الناس بالفطر في يوم رمضان، وأتقلد ذنوبهم؛ فقال له: بهذا وصل إليَّ كتاب مولاي، يعني إسماعيل، فالتمس الناس الهلال فلم يروه فأصبح العامل إلى القاضي بالطبول، والبنود، وهيئة العيد. فقال القاضي: والله لا أخرج ولا أصلي ولا أفطر في يوم من أيام رمضان ولو عُلِّقتُ بيدي، فمضى العامل فجعل من خطب وصلى وكتب بما جرى إلى مولاه، فلما وصل إليه الخبر أمر برفع القاضي، فلما وصل إلى القيروان قال له: إما أن تتصل بنا ونعفو عنك أو نفعل بك ما قلت، فامتنع من الدخول في دعوته وقال: افعل ما شئت، فنصب له صارياً عند الباب الأخير من أبواب الجامع الذي يلي درب الهذلي، وعلق بيده إليه في الشمس، فأقام كذلك ضاحياً في شدة الحر يومه وليلته، فلما كان بالغد مات. ولسانه خارج من العطش وهو يطلب من يسقيه الماء فلم يسق خوفاً من عامل البلد، فلما مات أخذوه وصلبوه بباب أبي الربيع وذلك سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة - رحمة الله عليه ورضي عنه-»[2]، فهذا القاضي بتمسكه بمذهبه الفقهي القائم على الدليل، حفظ للناس دينهم، وحافظ على وحدتهم في عبادتهم التي هي رمز ودليل لوحدة هذه الأمة، وتآلفها.

٢- العمل على تغيير ما أحدثوه ورفضه، وإزالة تأثيره من نفوس العامة: إن الرفض للفاطميين، وإعلان ذلك يُعد خطوة مهمة من قبل المالكية، حيث إنه يزرع في نفوس العلماء والعامة، الجرأة على معارضة سياستهم، والتصريح بخطورة أفكارهم، مما حصَّن

(1) وليد أحمد حمود: أوضاع أهل السنة بمصر في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1435هـ، ص420.

(2) المالكي: رياض النفوس (404/2)، الدباغ: معالم الإيمان، (52/3-53)، محمد ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية، ص66-68.

المجتمع من استساغة آرائهم وتوجهاتهم، فتعم حالة الرفض بين كافة أركان المجتمع، ولهذا فقد كان أبو الحسن علي بن محمد المنمر الطرابلسي المالكي (ت 432هـ)، من أوائل من أظهر السنة بطرابلس، لما كانت في إفريقية الواقعة المعروفة بواقعة الشارقة سنة سبع وأربعمائة والتي قتل فيها الشيعة وأتباعهم، إذ إنه حرض على قتل من كان بطرابلس منهم، وأمر بقطع الأذان (حي على خير العمل) وأذن في ذلك اليوم بأذان أهل السنة بنفسه، وأقام بطرابلس صلاة القيام، فقد كان رسم هذه الصلاة، مُحِيَ من إفريقية، لما ظهر مذهب الشيعة وانتشرت بدعهم، ومنعوا صلاة التراويح، وصلاة الضحى، وأحدثوا في الأذان "حي على خير العمل"[1]، فكان هذا الموقف من هذا العالم بمثابة إعلان لرفض وإزالة كل ما يمت للفاطميين بصلة، وهو بذلك يُحافظ على وحدة البلاد الدينية، بمنع كل ما يؤدي لظهور الفرقة بين أبنائها، بممارسات لا تمت للدين بصلة، وهي لا تتوافق مع ما كان عليه أهل البلاد لما أتاهم الفاتحون، وما عرفوه من المذاهب السنية المعمول بها وبخاصة مذهب الإمام مالك، فكان أهم قرار اتخذه هذا العالم هو أن أفتي ببطلان مذهبهم، ونبذ تقاليدهم، وبدعهم المضللة[2].

٣- التشدد في الحكم على من ينتمي للفاطميين ويدخل في مذهبهم: إن تشدد المالكية في إصدار الأحكام تجاه كل من ينتمي لهذا المذهب، كان من أفضل الوسائل لمواجهة هذا الفكر المنحرف، حتى يتيقن الناس خطورة هذا الفكر، وأبعاده على عقيدتهم وانتمائهم الديني، فعلماء المغرب وسداً للذريعة أفتوا بكفر كل من يعتنق مذهب الفاطميين ولو مكرهاً وكان قلبه مطمئناً للإيمان، فقد جاء في "معالم الإيمان " فتوى فيمن دخل مذهب العبيديين بإكراه هل يكفر بذلك أم لا؟ فأجاب علماؤهم بأنه لا يعذر أحد في ذلك، لأنه أقام بعد علمه بكفرهم، وكفرهم ارتداد وزندقة بخلاف غيرهم[3]، فكانت هذه الفتوى بمثابة رد على ما وقع من الليبيين في طرابلس من تساهل في التعامل مع المذهب المنحرف للفاطميين، وذلك لأن أهل طرابلس أظهروا لبني عبيد أن يدخلوا في دينهم عند الإكراه

(1) أحمد بن الحسين النائب الأنصاري: نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم وتعليق د محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، ص180، محمد ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية، ص85.

(2) الزاوي: أعلام ليبيا، ص272.

(3) الدباغ: معالم الإيمان، (145/2).

ثم يرجعوا عن هذا الاعتقاد ليسلموا بأنفسهم فقال ابن أبي زيد القيرواني: وهم كفار لاعتقادهم ذلك[1]، ولكن هذا الحكم بتكفيرهم لمجرد هذا الفعل كان محط استغراب من صاحب معالم الإيمان إذ قال: « الأقرب أنهم ليسوا بكفار، وإنما صرح أبو محمد بما ذكر مبالغة لتنفير العامة، لأن المطلوب سد هذا الباب وأما فيما بينهم وبين الله فما قلناه، والله أعلم»[2]، فالتشدد مع المخالف، قد يكون هو الحل الأمثل لضمان أمن البلاد واستقرارها، وحفظ دين العامة ووحدتهم.

4-التضحية بالنفس من أجل الحق: إن التضحية بالنفس، والقتل في سبيل الحقيقة، له وقع كبير في الأتباع، ويترك أثراً كبيراً في نفوسهم تجاه تضحيته، فيجعلهم يلتزمون بالطريق الذي سار عليه، ويتخذونه قدوةً لهم في الحفاظ على ما استشهد لأجله، فيغدو رمزاً لأهل البلاد يحضون الناس من خلاله على الالتزام بما استشهد لأجله، على سبيل المثال استشهاد مالك بن سعيد بن مالك القرافي (ت 405هـ)، الذي كان قاضي طرابلس الغرب، ثم تولى القضاء بمصر من قبل الحاكم بأمر الله الفاطمي، فأحضره مرةً عنده وأمره بأن يكتب سب الصحابة على أبواب المساجد، فلم يكتب على المساجد إلا قوله تعالى: (لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار)، فأمر بضرب عنقه، فضربت وكان محموداً في ولايته، عفيفاً عن أموال الناس، ولا يخاف في الله لومة لائم[3]، فهذا القاضي، وإن كان قد استشهد في خارج أرضه، إلا إن شهادته جاءت من أجل قضية سامية يرفعها كل حر في بلاده، مما يدفعهم ليلتفوا حول المبادئ والقيم التي ينادي بها، فيزدادوا تمسكاً بها.

5- عنايتهم بعلوم الشريعة وشروح كتب الحديث: إن عناية العلماء بكتب أهل العلم وشرحها، سيُبقي الناس متمسكين بما هم عليه من الحق، وذلك لأن نشر العلم وتوضيحه للناس سيرفع عنهم الجهل، ويمنع الأفكار المنحرفة من أن تتسلل إليهم، وقد برز في البلاد الليبية في هذه الفترة علماء اعتنوا بشروح كتب أهل العلم ونشرها، ومن هؤلاء أبو الأسود موسى بن عبد الرحمن بن حبيب المعروف بالقطان (ت 306هـ) قاضي طرابلس، الإمام

(1) الدباغ: معالم الإيمان، (145/2).

(2) الدباغ: معالم الإيمان، (146/2).

(3) الأنصاري: نفحات النسرين، ص72، محمد ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية، ص89.

الحافظ، الفقيه على مذهب مالك[1]، ومن العلماء أيضاً الذين برزوا بالعلم واشتهروا به في تلك الفترة، أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت402هـ) من أئمة المالكية بالمغرب، كان فقيهاً فاضلاً متفنناً مؤلفاً مجيداً، ألَّف كتاباً في شرح الموطأ[2]، فجهود هذا العالم مع غيره من العلماء كان لها الفضل في نشر العلم السني، وتأصيل العامة عليه، وربطهم برباط العلم الذي يبقى هو الرابط الأوثق في قيام الأمم، ووحدة الأوطان.

5-عنايتهم بعلم التاريخ والأنساب: إن علم التاريخ والأنساب، يُعد من أهم العلوم التي تُسهم في الحفاظ على الهوية الدينية والوطنية للبلاد، وذلك لأنه ربط للماضي بالحاضر، واستعادة لمنهج السلف، باتخاذهم قدوةً ومثلاً، فأهميته تبرز بشكل أكبر عند وقوع الأزمات، وبروز قوى تسعى لطمس وتغيير هوية البلاد، وهذا ما يتأكد في ظل الدولة الفاطمية التي سعت لتغير هوية البلاد الدينية بتحويلها للمذهب الشيعي، وادعائهم بالانتساب للنسب الشريف، ولهذا فإن علماء المالكية اهتموا بهذا الجانب وأولوه عنايتهم، وذلك لإدراكهم لأهمية التاريخ، من جهة كونه يربط أهل البلاد بما كانوا عليه من مذهب السلف، فيتمسكون به، ويحفظون به أنسابهم، ويدحضون أي انتساب مزيف، ومن العلماء الذين برزوا في البلاد الليبية، واعتنوا بهذا العلم، تميم بن حمدان بن تميم السرتي (ت346هـ)، الفقيه العالم بأخبار إفريقية، وأنساب أهلها، فقد كانت له عناية بالوثائق والمناظرة عليها، وعليه كان يعتمد أهل القيروان في وقته[3]، فاعتماد أهل البلاد عليه تأكيد على أهمية ما يحمله من علم، وأثره في وحدة البلاد وقضاياها. وبهذا يتبين لنا أهمية دور العلماء في الحفاظ على الهوية الدينية للبلاد الليبية، وما قاموا به في سبيل ذلك من جهود، فلهم الفضل بعد الله في بقاء هذه البلاد منارة للعلم، وفق الكتاب والسنة، بعيداً عن الأهواء والآراء المنحرفة، وهذا الأمر لم يكن ليتم لولا تمسك الليبيين وعلمائهم بالمذهب المالكي السني، الذي شكَّل منذ انتشاره في المغرب، مصدر وحدة يلتف حولها الجميع، بما يمتلكه من إمكانيات ومبادئ، تحمل بين طياتها الحق والحقيقة التي ينشدها كل عاقل، وقد عبَّر الدباغ عن أهمية المذهب المالكي وتأثيره في الحفاظ على الهوية الدينية بقوله «جزى الله مشيخة القيروان

(1) محمد ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية، ص90-91.

(2) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (7/102-103)، الزاوي: أعلام ليبيا، ص92، محمد ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية، ص89.

(3) القاضي عياض: ترتيب المدارك، (6/18)، محمد ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية، ص68.

خيراً، هذا يموت، وهذا يُضرب، وهذا يُسجن وهم صابرون لا يفرون، ولو فروا لكفرت العامة دفعة واحدة»[1] كما يقول أحد الباحثين من باب التأكيد على دور المالكية «كانت المالكية المعقل الذي عصم أهل المغرب من شرور الفتنة في عصر كادت ريح الشر تعصف بالمجتمع، صمدت المالكية للخارجية فأتت عليها، وصارعت المعتزلة، وانتصرت على العبيدين، وحفظت على المجتمع وحدته وقوته، وسلمته للأجيال التالية سليماً معافى»[2]، ولكن يبقى النجاح الأبرز لعلماء المالكية في مواجهة الفاطميين، هو بتحول المعز بن باديس من الولاء للفاطميين، إلى الولاء لأهل السنة، ولعن الفاطميين على المنابر والبراءة منهم، وهذا الإنجاز المهم والكبير لم يكن ليتم لولا الجهود العظيمة لعلماء المالكية الذين استطاعوا التأثير في المعز بن باديس وتحويله لمذهب أهل السنة"[3]، وبذلك يكون للمالكية فضل على غيرهم من المذاهب السنية بأنهم المذهب الوحيد في التاريخ الإسلامي، الذي استطاع أن يُسقط دولة مخالفة لأهل السنة والجماعة من الداخل، وبدون أي عمل عسكري.

الخاتمة:

تُعد ليبيا بوابة المغرب، والمدخل الرئيسي للتغييرات التي تحصل فيه، لذلك فإن انتشار المذهب المالكي ووصوله إلى المغرب، إنما تم من خلال أحد العلماء الليبيين، وهو علي بن زياد الطرابلسي، والذي كان له الدور الأبرز في انتشار المذهب وعلومه، إذ انتشر المذهب المالكي في كافة المناطق والأقاليم الليبية التي تُشكل اليوم دولة ليبيا، حيث وُجد علماء ينتسبون لهذا المذهب في أكثر مناطقها، وبعد قيام الدولة الفاطمية في المغرب على يد عبيد الله المهدي، ثار الليبيون ضد هذه الدولة وسياساتها، فخرجوا في ثورات، طالت أكثر المناطق الليبية، في تحدٍّ لهذه الدولة، وما تُمثله من طروحات فكرية واجتماعية، الأمر الذي دفع الفاطميين للمواجهة مع مكونات المجتمع، وبخاصةٍ المالكية الأشد عداءً واعتراضًا على هذه الدولة وتوجهاتها، فسعى الفاطميون لطمس تعاليم المذهب المالكي،

(1) الدباغ: معالم الإيمان، (146/2).

(2) حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، ص98.

(3) حول انتصار المالكية على التشيع في إفريقيا، وتحول الزيريين لأهل السنة. انظر نجم الدين الهنتاتي: المذهب المالكي بالغرب الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري الحادي عشر الميلادي، تبر الزمان تونس 2004م، ص171-180.

والتضييق على علمائه، من خلال خطوات وأساليب انتهجوها لإزالة هذا المذهب الذي وجدوه أشد شراسةً وبغضاً لهم، وأمام تلك الهجمات الفاطمية على المذهب المالكي وعلمائه، فقد قام علماء المذهب باتخاذ مواقف وخطوات واجهوا بها الفاطميين الساعين للطعن في الهوية الدينية لليبيا، وتحويلها لصالح المذهب الشيعي، فعمل علماء المالكية على تفعيل واستخدام كل ما يسهم في الحفاظ على الهوية الدينية السنية لليبيين، فبينت طبيعة مواقفهم حيث تحدثت عن رفضهم للعمل بآرائهم الفقهية، وتوجهاتهم المذهبية، كما وذكرت استشهاد أحد علمائهم لاعتراضه على آراء الفاطميين الضالة، ثم أشرت إلى تشدد المالكية في الحكم على من ينتسب لهذه الدولة، كما وبينت عناية العلماء بالعلوم الشرعية وعلم التاريخ والنسب، حيث توصلت إلى أن هذه المواقف والأساليب كلها قد أدت للحفاظ على الهوية الدينية لليبيا.

المصادر والمراجع.

1. ابن الأثير أبو الحسن علي (ت 630هـ) الكامل في التاريخ، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، 1417هـ- 1997م.

2. ابن أيبك الدواداري، علي (بعد736هـ) كنز الدرر وجامع الغرر الجزء السادس: الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة المعهد الألماني للآثار بالقاهرة، 1380هـ-1991م.

3. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن محمد (808هـ) ديوان المبتدأ والخبر، تحقيق: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، 1408هـ - 1988م.

4. ابن عذاري المراكشي، أبو عبد الله (ت 695هـ) البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س. كولان، إ. ليفي بروفنسال، الطبعة الثانية، دار الثقافة، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية 1400هـ -1980م.

5. إتوري روسي ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة محمد خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، مصر، الطبعة الثانية 1411هـ –1991م.

6. أحمد بن الحسين النائب الأنصاري: نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، تقديم وتعليق د محمد زينهم محمد عزب، دار الفرجاني للنشر والتوزيع.

7. أحمد مختار عمر النشاط الثقافي في ليبيا من الفتح الإسلامي حتى بداية العصر التركي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، 1391هـ - 1971م.

8. جمال حمدان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية دراسة في الجغرافيا السياسية، مكتبة مدبولي، القاهرة - مصر، 1999م.

9. حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين، صفحة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، بدون تاريخ

10. حمزة بو فارس: أضواء على جوانب من حياة ليبيا العلمية، منشورات ELGA بمالطا، 2001م.

11. الداعي إدريس عماد الدين (ت872هـ) عيون الأخبار وفنون الآثار، تحقيق مصطفى غالب، دار الأندلس، بيروت - لبنان.

12. الدباغ عبد الرحمن بن محمد بن علي (ت699هـ) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق عبد المجيد الخيالي، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة: الأولى، بيروت – لبنان، 1426هـ.

13. السيد محمد أبو العزم داود: الأثر السياسي والحضاري للمالكية في شمال إفريقيا حتى قيام دولة المرابطين، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 1405هـ -1980م.

14. الطاهر أحمد الزاوي (١٣٨٨هـ): تاريخ الفتح العربي في ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة 2004م.

15. أعلام ليبيا، دار المدار الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 2006م

16. عياض بن موسى اليحصبي (ت544هـ) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية.

17. القاضي النعمان بن محمد بن حيون المغربي التميمي (363هـ) افتتاح الدعوة، تحقيق فرحات الدشراوي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الطبعة الثانية.

18. المالكي أبو بكر عبد الله (474هـ) رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وافريقية وزهادهم ونساكهم وسير من أخبارهم وفضائلهم وأوصافهم، تحقيق بشير البكوش ومحمد العروسي المطوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية

1414هـ-1994م.
19. محمد الطالبي: تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، نشر الجامعة التونسية 1968م.
20. محمود شاكر: ليبية، الدار العلمية، الطبعة الأولى، 1392هـ-1972م.
21. المقريزي أحمد بن علي بن عبد القادر (ت ٨٤٥ه): اتعاظ الحنفا، تحقيق جمال الدين الشيال، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة - مصر، الطبعة الثالثة1425ه - ٢٠٠٠م.
22. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، 1418هـ.
23. ناصر الدين محمد الشريف: الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، وبه ملحق الفتاوى الزاوية على مذهب السادة المالكية للإمام المفتي العلامة الأستاذ الطاهر أحمد الزاوي، دار البيارق للطباعة والنشر بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م١٩٢٠ه.
24. وليد أحمد حمود: أوضاع أهل السنة بمصر في العصر الفاطمي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1435هـ.
25. ياقوت الحموي(626هـ) معجم البلدان، دار صادر، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٠م.

المجلات العلمية:

1. يوسف أحمد حوالة، الحياة العلمية في إفريقية المغرب الأدنى جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة 2000م.
2. بن بوزيد لخضر دور العلماء في تشكيل الهوية الدينية والمذهبية لبلاد المغرب خلال القرن الثاني والثالث الهجري، مجلة مدارات تاريخية، المجلد 1 عدد (2) 2019م.
3. زكية بالناصر القعود المكونات السكانية في الأقاليم الثلاثة الليبية تجسد اللحمة الوطنية قبيلة بني سليم نموذجاً مجلة الإناسة وعلوم المجتمع، جامعة المسيلة، المجلد1 العدد1، السنة 2022.
4. عبد الرحمن راشد الحقان: خدمة العلماء الليبيين للمذهب المالكي، حولية كلية الدعوة،

جامعة الأزهر مصر، العدد 29، 2017م.

5. يونس محمد محمود موسى: جهود علماء ليبيا في التأليف في الفقه المالكي العلامة الشيخ أبو القاسم التواتي أنموذجا 1905-1981، المجلة الليبية العالمية، العدد 38، سنة 2018.

6. محمد مصطفى المنتصر: الجذور التاريخية للمذهب المالكي في ليبيا، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب ليبيا، العدد ١٨ لسنة ٢٠١٩م.

7. مبروك بن عيسى: المذهب المالكي أيام الشيعة العبيدية في المغرب الإسلامي، مجلة متون كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، العدد ٢ السنة ٢٠١٨م.